الطبقات العليا لكان يصح ان يقال ان في مصر حزباً وطنياً حقيقياً . وسيرد الكلام في المقالة التالية على العلاقة التي لهذا الموضوع بالجامعة الاسلامية التي هي الغرض الثالث من هذه المقالات والسبب الاول في كتابتها (ستأتي البقية)

الضرائب عدالتها وحيفها

بحث اقتصادي عمراني

بقلم جناب نقولا افندي حداد الصيدلي القانوني (١)

كانت الضرائب في القديم تؤخذ من غلة الارض عشوراً ونحوها لان الزراعة كانت حينئذٍ اهم موارد الرزق واساس كل دخل تقريباً ولما نمت الصناعة والتجارة وصارتا بابين للدخل مهمين استنبط الحكام والساسة والمشترعون رسوماً جديدة على المصنوعات والمتاجر كالرسوم الجمركية ونحوها ولكن بقيت الحكومات تتوكأ في جباية الضرائب بالاكثر على غلة الارض ولم تزل كذلك الى الآن في اكثر الممالك

ولما وفرت في العهد الاخير موارد الصناعة والتجارة والملاحة والصرافة وسائر الاعمال المالية وربت جداً على الموارد الزراعية تنبه علماء الاقتصاد وساسة الممالك الى ان القاء معظم الضرائب على عاتق الزراعة وحدها حيف بها واجحاف بالزراع واصحاب العقار فنشأت

(١) حاشية من المجلة -- البحث في الضرائب وطرقها بحث من اهم المسائل الاجتماعية في هذا الزمان فان « الضريبة على الايراد او على الدخل » تشغل افكار الساسة في كل مكان . وهوذا البرلمان الفرنسوي يستعد للبحث فيها وتقريرها تخفيفاً عن عاتق الصغار وزيادة لدخل الحكومة من دخل الكبار زيادة تتمكن بها من انشاء المشروعات العمومية النافعة للشعب . ولما عاد المستر براين من سياحته في اوروبا في هذا العام اشار في خطبته المشهورة في نيويورك الى وجوب « ادخالها الى الولايات المتحدة » فعارضته الصحف بان هذه الضريبة « فكر اجنبي غريب عن اميركا » ولكن ذلك لا يمنع انها من اهم المسائل التي تساعد على حل المسألة الاجتماعية

مسألة عدالة الضرائب واصبحت موضوعاً مهماً لابحاث الاقتصاديين واشتغل كثيرون منهم في وضع نظامات مختلفة لتوزيع الضرائب على عواتق الاهالي بحيث يتساوون جميعاً في ايفاء الحكومة الاموال اللازمة لسياسة البلاد وخدمة الشعب وحمايته وتدبير شؤونه العمومية

ولكي يتضح للقارىء الحيف الناجم عن القاء الضرائب على عاتق العقار وحده نضرب مثلاً : ورث كل من زيد وعمرو — قل — الف جنيه ذهباً اما زيد فاشترى بنقوده عقاراً للزراعة وجعل يستغله والحكومة تقاسمه جزءاً من غلته واما عمرو فجعل يتاجر بماله ويد الحكومة لا تصل الى فلس من ربحه اذ لا ضريبة على المتاجر ولا على مجرد الدخل . فلماذا تجبي الحكومة جزية من زيد ولا تجبي شيئاً من اخيه عمرو مع ان اصل ثروتهما واحد وكلاهما يثمرانها في ظل حماية الحكومة ويتمتعان بخدمها ونتيجة تدبيراتها العمومية

لذلك وضعت اكثر حكومات اوروبا وغيرها مما حذت حذوها نظامات جديدة متنوعة للضرائب بحيث تشترك كل فئة من الاهالي على اختلاف اعمالها في ايفاء نصيب من الاموال الاميرية لكيلا يتحمل الزراع وحدهم هذا العبء . وقد اشار جناب اللورد كرومر في تقريره في هذا العام عن مالية مصر الى وجوب تعديل الضرائب المصرية في المستقبل على نحو ما جرت عليه حكومات اوروبا وهاك نصه بهذا المعنى : —

« لا ادعي ان النظام المالي المصري كامل او قريب من الكمال بل فيه نقائص شتى يسهل اظهارها واشهرها ان عبء الضرائب واقع اكثره على الاطيان ولا يقع على اهل المدن (يريد بهم اصحاب المتاجر والصنائع والمشروعات المالية المختلفة) قدر ما يجب . والمأمول اننا نتمكن من زيادة الاصلاح في المستقبل من هذا القبيل »

وقد اختلف الباحثون في عدالة الضرائب والمشتغلون في نظاماتها على القواعد الاساسية القويمة التي تُبنى عليها تلك النظامات فبعضهم رأى ان تؤخذ الضريبة من الثروة الحقيقية نفسها وبعضهم زعم ان تجبى من كل حسب قدرته وآخر ارتأى ان تضرب على الناس بنسبة تمتعهم بحماية الحكومة وخدمها وغيره ان تضرب بالنسبة الى دخلهم الى غير ذلك من الآراء المتضاربة . وعليه نلم في هذه الرسالة بصفوة تلك الآراء حتى نهتدي الى اصوبها

قاعدة آدم سمث وتفنيدها

واول من خاض عباب هذا الموضوع ملياً الاقتصادي الشهير آدم سمث ووضع له هذه القاعدة : —

« على رعايا الحكومة ان يدفعوا اكثر ما يمكنهم من دخلهم لعضدها جعلاً يناسب

طاقتهم . اي ان يدفعوا لها على نسبة دخلهم الذي يتمتعون به تحت حمايتها »

ولكن المستر ووكر الاقتصادي الاميركي قال: «ان هذه القاعدة تحتمل التفنيد الشديد وان تراءت لاول وهلة منصفة لان بين اجزائها تناقضاً بيناً . فما معنى قوله «تحت حمايتها» فان كان الغرض منه ان تكون « حماية الحكومة » قياساً لما يجب على الرعايا ان يدفعوه لها من الجزية فهو غير منطبق على القول الذي قبله لان الافراد الذين يجب عليهم ان يدفعوا للحكومة جزية بنسبة ما يستفيدونه من حمايتها او بنسبة الخدمة التي تخدمهم الحكومة بها لا تناسب بين طاقتهم وما يستفيدونه من الحماية المذكورة . فاكثر الناس احتياجاً الى خدم الحكومة وحمايتها هم الفقراء والضعفاء من نساء واحداث وعجزة وسقماء وجهلاء ونحوهم واما الغني فيقدر ان يحمي نفسه الى حد ويخفف عن عاتق الحكومة قسماً كبيراً من هذا الواجب . وهو في مساعيه الى منافعه الشخصية بعيد عن الخطر وفي مقامه يستخدم الآخرين لحمايته في حين ان الضعفاء يتعذر عليهم ذلك او يستحيل

واذا كان مقدار انتفاع الافراد من حماية الحكومة وخدمها هو القياس الذي بحسبه تجبى المكوس فعلى الاغنى معدل من الجزية اقل لان ثروة الفرد كلما نمت كلفت حمايتها اقل بالنسبة الى مقدارها والعكس بالعكس . فاسهل على الحكومة ان تحمي ١٠٠ الف جنيه في يدٍ واحدة من ان تحميها في عشرين يداً . والذي يتمتع بمقدار كبير من الحماية يجب ان يدفع ثمنها بسعر اقل كثمن البضائع التي تُشترى بالجملة . وزد على ذلك ان الحكومة تعاني في جمع الرسوم من يد واحدة اقل مما تعانيه في جمعها عن ايدٍ كثيرة

واظن ان المستر ووكر متطرّف في هذا التفنيد لما يتضح من مقابلة شعب منظم الحكومة عادلها بشعب مختلها وخلومنها . فان الغني المستظل بظل حكومة ضعيفة مختلة يضطر ان يبذل كثيراً من ثروته لحمايتها في حين ان الغني المستظل بظل حكومة منظمة عادلة تغنيه حكومته عن معظم تلك النفقات او كلها . وزد على ذلك ان الفقير ليس عنده ما يستلزم الحماية كما عند الغني . ثم ان خدم الحكومة للغني اكثر منها للفقير فالحكومة تفتح المدارس المجانية للاثنين معاً . وفي حين انها تنشىء الملجأ للعاجز والمستشفى للعليل الفقير تمهد الشوارع لمركبة الغني وتنشىء المتنزهات لتنزهه وتسهل طرق التجارة للتاجر الى غير ذلك

واذا انعمت النظر في اعمال الحكومة رأيت ان معظمها انفع لمصلحة الغني منه لمصلحة الفقير ولهنائه . ولهذا تجد ان عامة الامم المتنبهة المتيقظة يتذمرون كثيراً من حكوماتهم الاريستوقراطية اذ يرونها متحيزة الى الخاصة في جميع اعمالها وهذا هو السر في تقلص ظل

الاحكام الاريستوقراطية وانبساط ظل الاحكام الديموقراطية بقدر ما تنقشع ظلمات الجهالة عن عيون العامة

ولا ينكر ان الفقراء الضعفاء ينتفعون من خدم الحكومة وحمايتها اكثر من الاغنياء الاقوياء بالنسبة الى مقدار ثروة الفئتين وطاقتها على عضد الحكومة . هذا اذا كانت الحكومة ساهرة على راحة الشعب وهنائه . ولكني اظن ان هذا التفاوت النسبي زهيد جداً لا كما صوّره المستر ووكر في تفنيده الآنف

ثم استرسل المستر ووكر في تفنيده فبعد اذ خطأ جباية المكوس من الافراد بنسبة انتفاعهم من حماية الحكومة عاد الى تخطئة جبايتها بنسبة طاقتهم المالية فقال : ـ « على اي قاعدة يجب ان يبنى نظام ضرب المكوس اعلى مقدار الانتفاع من الحماية ام على طاقة الافراد المالية ؟ . اي هل تجبى المكوس منهم بنسبة انتفاعهم من حماية الحكومة او بنسبة طاقتهم على الدفع ؟ فان وجب ان تجبى بحسب الامرين جميعاً فكيف يمكن توفيقهما معاً ؟

« اذا حذفنا من قاعدة المستر آدم سمث الفقرة الاخيرة « تحت حمايتها » لاعتبار انها مناقضة لمعنى ما قبلها و بقيت القاعدة هكذا : « على رعايا الحكومة ان يدفعوا اكثر ما يمكن من دخلهم لعضدها جعلاً يناسب طاقتهم اي ان يدفعوا لها على نسبة دخلهم الذي يتمتعون به . ـ فلا نزال نجد هذه القاعدة تحتمل النقد

« هل يمكن ان تكون طاقة الاشخاص على دفع الرسوم للحكومة مناسبة لدخلهم دائماً ؟ هب ان رب اسرة يكسب في عامه ٥٠٠ جنيه فيعول زوجته واولاده باربع مئة جنيه منها وان رب اسرة اخرى مساوية لاسرة ذاك في كل احوالها يكسب في عامه ١٠٠٠ جنيه ويعول اسرته باربع مئة جنيه فقط فهل تعتبر طاقة الاول على دفع الجزية للحكومة كنصف طاقة الثاني في حين ان ما وفره من دخله السنوي لا يتجاوز سدس ما وفره الثاني ؟ طبعاً لا . فاذاً الطاقة على الدفع لا تصح قاعدة لضرب الضرائب بحسب قصد المستر سمث

« واذا حذفنا ايضاً من قاعدته الفقرة الاخرى الاخيرة وهي : « اي ان يدفعوا لها على نسبة دخلهم الذي يتمتعون به » وبقيت القاعدة هكذا : « على رعايا الحكومة ان يدفعوا اكثر ما يمكن من دخلهم لعضدها جعلاً يناسب طاقتهم » بقي ثم محلٌ للنظر لان القاعدة المذكورة وان خلت من التناقض لا تحل العقدة الصعبة التي في ضرب الضرائب »

وسيرى القارىء في ما يلي ان الطاقة لا يجوز ان تكون قاعدة لنظام الضرائب

(ستأتي البقية)